Mesopotamia J. of Agric. ISSN: 2224 - 9796 (Online) مـجلــة زراعــة الـرافـديـن
Vol. (45) No. (3) 2017 ISSN: 1815 - 316 X (Print) المجلد (45) العدد (3) 2017

واقع استيراد القمح في بعض الدول النامية بظل تأثير سياسات العولمة الاقتصادية للمدة 1985-2010

قيس ناظم غزال
قسم الاقتصاد الزراعي / كلية الزراعة والغابات / جامعة الموصل – العراق
E-mail: kays1959@yahoo.com

الخلاصة

تعد العولمة احدى المراحل التاريخية التي يمر بها النظام الراسمالي وهذه المراحل اثبتت بأن القطاع الزراعي في الدول المتقدمة قد اسهم في تأمين الاسس والمقومات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة في نموها الاقتصادي، وان اغلب هذه الدول قد تبنت ستراتيجيات مختلفة لتحقيق تنميتها الزراعية والتي ادت الى ظهور قطاع زراعي غير تقليدي فيها والذي اتسم بسمات الانتاجية العالية، وتركزت فيها فوائض من المنتجات الزراعية الستراتيجية ولا سيما من محصول القمح، مما ترتب على ذلك ظهور اثار اقتصادية مرغوبٌ بها لمصدري هذا المحصول في الدول المتقدمة وغير مرغوب بها لمستوردي هذا المحصول في الدول النامية، ومن هذا الشأن اعتمدت الدراسة على فرضية مفادها وجود عدد من العوامل الاقتصادية التي تتباين في تأثيراتها في الكميات المستوردة من محصول القمح في بعض الدول النامية في ظل تأثير سياسات العولمة الاقتصادية بحسب طبيعة هياكلها الاقتصادية وكفاءة نظمها في التعامل مع سياسات العولمة، وقد تم اختيار ستة بلدان نامية زراعية هي: مصر، الاردن، المغرب، تايلاند، تونس و تركيا. وفيها تم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية في تقدير الظاهرة موضوعة البحث ولكل بلد على انفراد كونها تعكس التغيرات الحاصلة في الكميات المستوردة من هذا المحصول، وللتوصل الى افضل النتائج تم تطبيق أنموذج قياسي بأربع صيغ هي: الصيغة الخطية واللوغارتمية المزدوجة وشبه اللوغارتمية والمعكوسة، وقد تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات كان اهمها اسهام سياسات العولمة في توجيه الجزء الاكبر من الاستثمارات المحلية والاجنبية نحو قطاعات غير زراعية مما ترتب على ذلك انخفاض الكميات المنتجة من محصول القمح والذي عكس اثره في تزايد الكميات المستوردة منه.

الكلمات الدالة: استيراد، قمح، بلدان نامية، عولمة.

تاريخ تسلم البحث: 2013/3/26 ، وقبوله: 2013/6/24.

المقدمة

شهد العالم منذ النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن الماضي تغيرات ملموسة وسريعة نحو عولمة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذه المدة مثلت حالة جديدة وبداية لمرحلة تاريخية جاءت بعد انهيار منظومة العمل الاشتراكية التي استهدفت انهاء المفاهيم القديمة وظهور مفاهيم جديدة أهمها، التوجه نحو نظام السوق كآلية لتوحيد العالم نحو نظام دولي جديد استخدم لوصف الأوضاع التي سادت في الاقتصاد العالمي، والمتمثلة بالنمو السريع في التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الاجنبية وتكامل عمليات الانتاج على الصعيد العالمي والتنظيم المؤسسي بين الدول المتقدمة فيما يتعلق بسياسات التجارة والضرائب والاستثمار وسائر الأنظمة التي مهدت لتحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية وإزالة الحواجز المفروضة على التجارة والاستثمار بهدف بناء نظام اقتصادي عالمي جديد أركانه نظام نقدي بادارة صندوق النقد الدولي، واستثماري بادارة البنك الدولي وتجاري بادارة الجات ومن ثم منظمة التجارة العالمية WTO ما بعد عام 1996. ان حصيلة العوامل المذكورة آنفاً مكنت الدول المتقدمة من تكوين نمط سوقي لصادراتها من محاصيل الحبوب الستراتيجية الذي اتسم بسمات احتكار القلة وذلك ترتب عليه ظهور اثار اقتصادية مرغوب بها للمصدرين في الدول المتقدمة وغير مرغوب بها للمستوردين في الدول النامية والتي عكست اثارها في أداء القطاع الزراعي وفي عمليات التنمية الاقتصادية في هذه الدول، فضلاً عن انخفاض الحاجات الأساسية لشعوب الأمم النامية وفي مقدمتها الغذاء. تتلخص مشكلة البحث في أن العديد من الدول النامية كانت منتجة ومصدرة لمحاصيل الحبوب الستراتيجية ولفترات زمنية طويلة وذلك أدى إلى ظهور مشكلتين أساسيتين تعرضت لهما الدول المتقدمة هما:

الأولى: ظهور فائض في انتاج الحبوب الذي أخذت أسعاره بالانخفاض التدريجي.

الثانية: بدأ المنتجين الرئيسيين للحبوب في الدول المتقدمة يواجهون ضغوطاً مالية بسبب ارتفاع حجم الدعم الحكومي الممنوح للمزارعين لكي يستمروا بانتاج الحبوب حتى تبقى الدول المتقدمة ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية منتجة ومحتكرة لهذا النوع من الحبوب لذا فقد عملت الدول المتقدمة على إزالة القيود المفروضة على

تصدير محاصيل الحبوب الستراتيجية من أجل اغراق اسواق الدول النامية بالفائض من انتاجها من الحبوب تحت ذرائع عديدة منها المساعدات الغذائية، وبرامج الغذاء مقابل العمل، من جانب آخر فقد تبنت العديد من الدول النامية سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين في رفع الدعم الممنوح لمزارعيها، وذلك عكس اثره في جعل العديد من الدول النامية تعاني من مجاعة ونقص في الغذاء ومنها الصومال، أما البانيا فقد انخفض فيها انتاج القمح عقب رفع الدعم الممنوح لمزارعيها من 650 الف طن (الكافية لتغذية جميع سكان البانيا) عام 1988 إلى 305 الف طن عام1996، فضلاً عن المنافسة غير العادلة التي تواجه الانتاج الزراعي النامي بسبب إزالة الحواجز والقيود الكمركية أثر تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية وهذا الأمر أدى إلى ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية المستوردة ومن ثم زيادة قيم المبالغ المخصصة لاستيرادها، وما لذلك من تأثيرات سلبية في موازين مدفوعات الدول النامية لأن هذه المبالغ وصلت إلى قيم رقمية عالية جداً، فضلاً عن فقدان الدول النامية لميزتها النسبية في انتاج محاصيل الحبوب، ومن هذا الشأن تتضح أهمية دراسة واقع استيراد القمح والعوامل المؤثرة فيه في عدد من الدول النامية بظل تأثير سياسات العولمة الاقتصادية لأن رياح العولمة عرضت الدول النامية إلى خسائر تراكمية في شروط تبادلها التجاري ولاسيما في أسعار القمح فضلاً عن حالات عدم الاستقرار الاقتصادي الذي بدأ واضحاً بعد الأزمة المالية الاقتصادية في جنوب شرق أسيا عام 1997، وفي هذا الشأن كان رأي صناع السياسة الزراعية في الصين ان الزراعة النامية ستنهار عند ادراجها في فقرات منظمة التجارة العالمية، وستتحول هذه الدول إلى مستهلكة ومستوردة للمنتجات الزراعية من الدول المتقدمة لأنها ستفقد ميزتها النسبية في الزراعة. من أهم البحوث والدراسات التي أجريت في هذا الشأن هي دراسة محمد الأطرش عام 2000، التي أوضح فيها بأن حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال بين الدول المتقدمة اقتصادياً والمتمثلة (بدول الاتحاد الأوربي) والاقطار النامية ما هي الاستراتيجية تنموية غير مأمونة العواقب على المدى المتوسط لأنها ستحقن الاقتصادات النامية بقدر من الهشاشة وتجعلها أكثر عرضة للابتزاز من قبل الدول أو الكتل الاقتصادية الكبرى لأن القوة هي أهم عامل في العلاقات الاقتصادية الدولية وان السوق سواء كانت على المستوى القومي أو على المستوى العالمي فهي تمثل علاقات قوة اقتصادية وذلك سيؤدي إلى تكريس حالة التخلف النسبي للبلدان النامية والى تفاقمه، أي أن رياح العولمة، والانفتاح الاقتصادي على الاستيرادات الزراعية من دول الاتحاد الأوروبي ستؤدي إلى تهميش دور القطاع الزراعي واستفحال مشكلة البطالة فيه والى محاولة العديد من المواطنين الهجرة إلى الدول الغربية، وفي عام 2002 نشر بلاسم جميل خلف الدليمي بحثاً عن مستقبل الزراعة العربية بظل تحديات العولمة، أوضح فيه بأن الانتاج الزراعي العربي يتصف بالانخفاض في الانتاجية والتذبذب في الانتاج من سنة لأخرى لأسباب باتت معروفة في هذا الشأن، وكنتيجة للعوامل المذكورة آنفاً فقد انخفض الانتاج الزراعي العربي إلى نسب متدنية جداً مقارنة بنظيره العالمي، الأمر الذي جعل الزراعة العربية تعمل بظل تبعية تكنولوجية ومالية أجنبية التي مثلت احد صور العولمة الاقتصادية، فضلاً عن طبيعة السياسات السعرية المعتمدة في أقطار الوطن العربي التي أضرت بالمنتج المحلي إلى الحد الذي جعلته يترك الزراعة، وبذلك تحولت الدول العربية إلى منطقة عجز غذائي وذلك جعلها مستورد كبيرة للمحاصيل الزراعية التي شهدت أسعارها ارتفاعاً تراوحت نسبته بين 25%-27% والتي شملت كل من الحبوب، والبذور الزيتية، واللحوم وباعتبار أن الحبوب تشكل الجزء الأكبر من الاستيرادات الزراعية العربية إذ أنها تشكل نحو 50% من قيمة الفجوة الغذائية التي بلغت بالنسبة للحبوب بـ 57,78 وللقمح 21,78 والزيوت النباتية 4,28 واللحوم 0,63 مليار دولار عام 2002، وذلك يعني أن الدول العربية بحاجة إلى قدر كبير من الأموال اللازمة لردم الفجوة الغذائية والتي ستأخذ بالتزايد عبر الزمن وستكون انعكاساتها في هذه الدول أكثر خطورة لأن موازين مدفوعاتها تعاني من عجز مستمر وذلك سيزيد من حدة التبعية المالية العربية للاقتصادات العالمية، وفي عام 2003 نشر أحمد عمر الراوي بحثاً عن تحرير التجارة الدولية وتأثيراتها في التجارة العربية الخارجية أوضح فيه بأن قيام منظمة التجارة العالمية هو أحد العوامل الأساسية التي غيرت ملامح الاقتصاد العالمي من خلال ربط العلاقات والمصالح التجارية لأكثر من 142 دولة عضو في المنظمة المذكورة في اطار نظام اقتصادي عالمي جديد يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وآلياته على حركة النشاط الاقتصادي العالمي رغم حدة العلاقة غير المتكافئة بين الدول المتقدمة التي تساهم اطرافه الثلاثة (امريكا الشمالية وأوربا واليابان) وبين الدول النامية التي تعاني من مشاكل مزمنة كالفقر والبطالة والمديونية وعدم الاستقرار السياسي الأمر الذي وضع الدول النامية أمام تحدي كبير تمثل في إجراءات وآليات تحرير التجارة العالمية ولاسيما النشاط الاستيرادي الخارجي، لأن الوطن العربي يمثل منطقة عجز غذائي، وذلك سيحمل الدول العربية أعباء اضافية عقب ارتفاع أسعار الغذاء المستورد، نتيجة لرفع الدعم الممنوح لإنتاج السلع الزراعية في الدول المتقدمة، وذلك أثر سلباً في المقدرة الاستيرادية للغذاء ولعدد من الدول العربية والذي عكس أثره في المستوى التغذوي للفرد في الوطن العربي، فضلاً عن العجز المزمن في الموازين التجارية العربية، وفي عام 2003 نشر أحمد فتحي عبد المجيد بحثاً عن اتفاقية حرية

التجارة الدولية، أوضح فيه بأن الدول المنتجة والمصدرة للمحاصيل الاستراتيجية (الحبوب) في السوق العالمية، تعمل ضمن نمط سوق احتكار القلة Oligopoly التي تسعى فيه إلى تعظيم الأرباح عن طريق تحقيق حالة التعادل بين الايراد الحدي MR، والتكاليف الحدية MC، فضلاً عن سعي الاقتصادات الرأسمالية المنتجة للحبوب إلى تزايد معدل التراكم الرأسمالي وانتاجها من الحبوب إلى الحد الذي لا تستوعبه السوقين العالمية والمحلية وذلك انعكس بشكل تشوهات سعرية إلى الحد الذي جعل الكلفة الحدية أكبر من الايراد الحدي من الحبوب المنتجة والمصدرة من الدول الأعضاء في السوق العالمية وذلك عكس أثره في تزايد أعباء ميزانيات الدول المذكورة إلى الحد الذي لجأت فيه إلى تطبيق اتفاقية حرية التجارة العالمية محاولة منها لتحقيق التوازن الاقتصادي والوصول إلى مناطق جديدة للطلب، وتلك هي محاولة النظم الرأسمالية نحو عولمة اقتصاداتها، وتطبيق إجراءات التكيف الاقتصادي لزيادة الطلب الأجنبي على الحبوب المنتجة في بلدانها، ومن أجل تخفيف حدة الأعباء الواقعة على موازين مدفوعاتها سعت الدول المذكورة، ومن خلال مؤسسات بريتون وودز إلى تخفيف هذه الأعباء عن طريق زيادة الطلب الخارجي على محاصيلها ورفع أسعارها إلى الحد الذي يتحقق فيه التعادل بين الايراد الحدي والتكاليف الحدية، وفي هذا الشأن أوضح صناع السياسة الزراعية في عدد من الدول النامية بأن الدول ستتضرر من تحرير التجارة الدولية كونها مستوردة صافية للمنتجات الغذائية، لأن رفع الدعم عن المنتجات المذكورة من قبل الدول الصناعية سيؤدي إلى رفع أسعارها، ويسهم في تحقيق اختلالات اضافية في الموازين التجارية الزراعية النامية والتي تتوافق مع العجوزات في موازين مدفوعاتها، إذ ستكون أكبر الزيادات في أسعار القمح والألبان والسكر واللحوم وهي السلع التي تتصدر فاتورة الاستيرادات الغذائية للدول النامية. يهدف البحث إلى دراسة واقع استيراد محصول القمح والعوامل المؤثرة فيه في بعض الدول النامية بظل تأثير سياسات العولمة الاقتصادية خلال المدة 1985-2010. أما بالنسبة لتحليل اداء الاستيرادات الزراعية والغذائية في الدول النامية فتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن التوسع في مكونات التجارة الخارجية الزراعية يعد من أهم المتغيرات الهيكلية في هذه الاقتصادات، وان تعاظم المقدرة التصديرية للمنتجات الزراعية يقترن بشكل مباشر في تعاظم المقدرة الاستيرادية للمنتجات الزراعية (النجفي، 1998)، إذ أظهرت قيم الاستيرادات الزراعية النامية ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة 1991-2007، وفيها تراوحت نسبة الاستيرادات الزراعية إلى الاستيرادات الكلية بين 9,91%-18,2% وارتفعت قيمة الاستيرادات الزراعية من 16,161 مليار دولار عام 1991 الى 23,10 مليار دولار عام 1996، ثم وصلت الى 28,312 مليار دولار عام 2000، اي بزيادة مقدارها 5,204 مليار دولار عن عام 1996 والتي تمثل نسبة 21,5%، واستمرت بالارتفاع حتى وصلت إلى 52,535 مليار دولار عام 2007، وقد ارتفعت نسبة مساهمة الاستيرادات الزراعية إلى الاستيرادات الكلية، وبلغت نحو 17,77% عام 1991، وارتفعت إلى 18,20% عام 1997 أي بنسبة زيادة مقدارها 0,43% مقارنة بعام 1991، ثم ازدادت بنسب متقاربة خلال المدة 1999-2004، وتراوحت بين 14,13% 16,45%، أما بالنسبة للاستيرادات الغذائية فقد أخذت زيادتها نفس نسق الزيادة في الاستيرادات الزراعية، إذ بلغت قيمة الواردات الغذائية بنحو 16,366 مليار دولار عام 1991، وارتفعت إلى 22,437 مليار دولار عام 1998، ثم إلى 42,918 مليار دولار عام 2007، وقد أدت هذه الأوضاع إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري الزراعي خلال المدة 1991-2007، وذلك ناتج بفعل كون الاستيرادات الغذائية تشكل جزءاً من الطلب في صورة انفاق استهلاكي، وأن نقص الامدادات الغذائية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وزيادة معدلات التضخم ان لم تستجيب الموارد لزيادة الانتاج الغذائي من جراء ارتفاع اسعارها، وعليه يتطلب الأمر توجيه النقد الأجنبي باتجاه توفير الاستيرادات الغذائية لضمان تحقيق استمرارية سليمة لتدفق السلع ذات الأفق المستقبلي للطلب عليها (مجهول، 2010). يتضح مما سبق وجود اعتماد من قبل الدول النامية على الاستيرادات الزراعية والغذائية، وذلك يدل على أن هذه الدول تعرض أمنها الغذائي لمخاطر كبيرة لاسيما وان حالة كهذه لا تتفق مع القاعدة الموردية المتاحة في الدول النامية، سواء منها البشرية أو الطبيعية أو الرأسمالية، ولهذه المشكلة أبعادها الاقتصادية والسياسية لاسيما وأن النظام العالمي الجديد يغلب عليه صفة التكتلات الإقليمية والمنافسة في ضوء تحرير التجارة والغاء القيود على التجارة الخارجية، وأن الأثر النهائي لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة والامن الغذائي النامي في المدى القصير، هو أن تمنى الدول النامية بخسائر جراء اعتمادها على الاستيرادات الغذائية في حين أن الصادرات الزراعية النامية ستحتاج إلى الوقت الكافي لكي يتم اعادة توظيف الموارد فيها بصورة تواكب تغيرات الأسعار، أما في المدى الطويل، فقد تتمكن عدد من الدول النامية من تحرير تجارة السلع الزراعية من خلال اعادة توظيف مواردها بالشكل الذي يحقق المزايا النسبية التي تتوفر في عدد كبير من السلع الزراعية.

مواد البحث وطرائقه

1- توصيف وبناء الانموذج القياسي المستخدم في التقدير: يعد بناء الانموذج القياسي جزء من مكونات العلوم الاقتصادية، لأن العلاقات التي تحكم الظواهر الاقتصادية تكون في غاية التعقيد إذا أخذت كما هي في واقعها الفعلي، لذا فإن الانموذج القياسي ما هو إلا أداة لتمثيل ظاهرة معينة بالشكل الذي يمكن معه فهمها وتحليلها في علاقاتها الواقعية الفعلية بهدف الحصول على نتائج يمكن تفسيرها وتعميمها على الواقع، وهذا يعني أن الانموذج ما هو إلا حالة مصغرة ومبسطة عن الحالة الحقيقية (Golladay, 1978).

2- اختيار الدول النامية موضوعة البحث: من أجل اثبات فرضية البحث وتطبيق الجانب الكمي في الدراسة تم اختيار عدد من الدول النامية لتكون عينة لدراستنا وهي (مصر، الأردن، المغرب، تايلند، تونس، تركيا)، أما عن سبب اختيار هذه الدول فذلك يعود لكونها دولاً زراعية، فضلاً عن تأثر استيراداتها من محصول القمح بسياسات العولمة الاقتصادية خلال مدة البحث، ومن أجل اثبات فرضية البحث التي نصت على وجود عدد من العوامل الاقتصادية التي تتباين في تأثيراتها في الكميات المستوردة من محصول القمح بظل تأثير سياسات العولمة الاقتصادية خلال المدة 1985-2010، بحسب طبيعة هياكلها الاقتصادية وكفاءة نظمها في التعامل مع سياسات العولمة، لذا فقد استخدمت عدد من النماذج القياسية القادرة على تأكيد صحة هذه الفرضية وبشكل يعكس الهيكل النظري للمشكلة الاقتصادية موضوعة البحث، أي تصوير العلاقة الرابطة بين سياسات العولمة الاقتصادية والكميات المستوردة من محصول القمح في دول عينة البحث، والمستمدة من مفاهيم النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة في هذا الشأن.

3- المتغيرات المستخدمة والشكل الدالي للظاهرة قيد الدرس: تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية ولعدد من المتغيرات الاقتصادية خلال المدة 1985-2010، وهي المدة التي ظهرت فيها سياسات العولمة الاقتصادية، وفي هذا الشأن فإن الدراسات السابقة والمنطق الاقتصادي يشيران بأن المتغيرات الآتية هي أكثر المتغيرات تأثيراً في الكميات المستوردة من محصول القمح في ظل تأثير سياسات العولمة وكما يأتي:

أولاً: المتغيرات المعتمدة (Y): لقد تم الاعتماد على الكميات المستوردة من محصول القمح 1000 طن في دول عينة الدراسة كمتغيرات معتمدة.

ثانياً: المتغيرات المستقلة: لقد تم الاعتماد على المتغيرات الاقتصادية الآتية بوصفها العوامل المؤثرة في الكميات المستوردة من محصول القمح بظل تأثير سياسات العولمة الاقتصادية وهي:

X_1 أسعار القمح العالمية	دولار/ طن
X_2 سعر الصرف الأجنبي	نسبة مئوية
X_3 الانفتاح الاقتصادي الزراعي	نسبة مئوية
X_4 متوسط نصيب الفرد من القمح	كغم/ فرد
X_5 العجز في الميزانية العامة للدولة	مليون دولار

لذا فإن الشكل الرياضي للأنموذج المقدر هو $y=f(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5)$ وبذلك يمكن صياغة العلاقة الموضحة آنفاً بصيغة أنموذج قياسي يأخذ الصيغة الآتية:

$$Y_i= B_0+ B_1X_1+ B_2X_2+ B_3X_3+ B_4X_4+ B_5X_5+ui$$

تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها ستة وعشرون عاماً 1985-2010، وفيها تم الاعتماد على اسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS، كونها تعطي أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة، والتي غالباً ما تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

الجدول (1): نتائج التحليل الكمي للعوامل المؤثرة في استيراد القمح في دول عينة الدراسة للمدة 1985-2010

Table (1): Qantative analysis results for the factors affecting in wheat imports in study case sample states for the period 1985-2010.

نوع الدالة Type of function	X_5	X_4	X_3	X_2	X_1	X_i	الدول Countries
لوغارتمية مزدوجة Duble Logramatic	-0.044	0.460	0.252	-0.294	0.371	B_i	مصر Egypt R^{-2}=0.62 F=6.68 D-W=1.291
	-1.58	2.81	1.81	-2.31	2.94	t*	
لوغارتمية مزدوجة Duble Logramatic	-0.008	-0.211	-0.420	0.587	0.792	Bi	الأردن Jordan R^{-2}=0.71 F=10.02 D-W=1.131
	-0.10	-2.71	-0.97	1.93	2.19	t*	
لوغارتمية مزدوجة Duble Logramatic	0.138	-0.289	0.794	1.837	0.403	B_i	المغربMorocco R^{-2}=0.65 F=7.49 D-W=1.993
	2.65	-2.78	1.93	2.68	1.20	t*	
خطية Leiner	-0.276	0.639	-3.682	0.926	0.806	B_i	تايلندThailand R^{-2}=0.92 F=6.3 D-W=1.686
	-2.69	10.11	-2.06	2.90	0.93	t*	
شبه لوغارتمية يسار Semi- Logramatic left	-1.873	-3.804	0.733	3.095	1.307	Bi	تونس Tunisia R^{-2}=0.73 F=11.06 D-W=1.323
	-0.98	-1.51	1.75	5.87	2.36	t*	
شبه لوغارتمية يسار Semi- Logramatic left	2.833	-0.074	-2.605	-0.138	-0.231	Bi	تركيا Turkey R^{-2}=0.58 F=6.44 D-W=1.255
	0.83	-4.62	-2.24	-1.73	-1.56	t*	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي لاثر العوامل الاقتصادية في الكميات المستوردة من محصول القمح في دول عينة الدراسة خلال المدة 1985-2010.

Resource: prepared by the researcher depending on quantitative analysis results for the effect of economic factors in imported quantities of wheat product in study case sample states for the period 1985-2010.

النتائج والمناقشة

تم توضيح نتائج التحليل الكمي للعوامل المؤثرة في استيرادات القمح في دول عينة الدراسة بظل تأثير سياسات العولمة الجدول(1). تشير نتائج الجدول (1) الى معنوية متغير السعر العالمي للقمح(X_1) في التاثير الايجابي في الكميات المستوردة من القمح في كل من مصر والاردن وتونس، بمرونة بلغت 0.371 و 0.792 و 1.113، وهذه النتيجة خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية، اذ يكمن سبب ذلك في ان سياسات العولمة الاقتصادية قد عملت على توجيه الجزء الاكبر من الاستثمارات المحلية في هذه الدول والاستثمارات الاجنبية الوافدة اليها نحو قطاعات غير زراعية لضمان تحقيق مردود اقتصادي سريع، لكون القطاع الزراعي تسوده حالات المخاطرة واللايقين، يرافق ذلك ان الاموال الاجنبية المستثمرة في الدول النامية تتسم بقصر دوران رأسمالها يصعب عليها الاستثمار في قطاعات انتاجية تحقق عوائد في الاجل الطويل، وذلك ابعد عدد كبير من المستثمرين المحليين والاجانب من الاستثمار في القطاع المذكور، مما ترتب على ذلك انخفاض في معدلات انتاج محاصيل الحبوب الاستراتيجية ولاسيما القمح لذا اضطرت الدول المذكورة انفاً الى استيراده على الرغم من ارتفاع اسعاره العالمية(غزال وآخرون، 2009)، وأوضحت نتائج نفس الجدول معنوية متغير سعر الصرف الأجنبي(X_2) في التأثير الايجابي في الكميات المستوردة من محصول القمح في كل من الأردن والمغرب وتايلند وتونس بمرونة بلغت 0,587 و1,837 و0,047 و0,09، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن رفع

أسعار صرف عملات الدول المذكورة آنفاً يؤدي إلى زيادة الكميات المستوردة من محصول القمح، وهذه النتيجة خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية على اعتبار أن رفع أسعار الصرف يؤدي إلى رفع أسعار المنتجات المستوردة بالعملة المحلية (المسافر، 2002)، إذ يكمن سبب ذلك في أن سياسات العولمة الاقتصادية عكست اثارها غير الايجابية في خفض قيمة العملات المحلية للبلدان المذكورة آنفاً تجاه العملات الأجنبية، وذلك قلص من تخصيصات الاستثمار في القطاع الزراعي فيها ساهم في ذلك تزايد معدلات مديونيتها الخارجية لذا ترافقت العوامل المذكورة آنفاً في احداث نتائج غير مرغوب بها في اداء قطاع انتاج الحبوب ولاسيما محصول القمح (مجهول، 1998)، لذا اضطرت الدول المذكورة الى استيراده على الرغم من ارتفاع اسعار صرف عملاتها(انخفاض قيمة عملاتها) المحلية تجاه العملات الاجنبية، وظهرت المعنوية غير الايجابية للمتغير المذكور في التأثير في الكميات المستوردة من القمح في كل من مصر وتركيا بمرونة بلغت 0,294 و0,383، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن خفض أسعار صرف عملات الدول المذكورة (رفع قيمة عملاتها) أدى إلى خفض أسعار الاستيرادات بالعملة المحلية وبذلك ازدادت الكميات المستوردة من هذا المحصول، وذلك يعني ان كلا الدولتين قد تبنت السياسات الاقتصادية التي دعا اليها صندوق النقد والبنك الدوليين والتي أظهرت فاعلية عالية في تأثير المتغير المذكور في استيراد محصول القمح، وأوضحت نتائج التقدير معنوية متغير الانفتاح الاقتصادي الزراعي(X_3) في التأثير الايجابي في الكميات المستوردة من محصول القمح في كل من مصر والمغرب وتونس بمرونة بلغت 0,252 و0,494 و 0,624، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في حالة التحسن النسبي في أداء القطاع الزراعي، في الدول المذكورة أثر قيام حكوماتها بتبني عدد من الإجراءات التي فرضتها سياسات العولمة والتي عملت على تحرير تجارتها الخارجية وقلصت دور الدولة في النشاط الزراعي، وخفضت عدد من القيود التي من شأنها أن تعيق استيراد المنتجات الزراعية فضلاً عن سعيها نحو تشجيع استيراداتها الزراعية من خلال مجموعة عوامل منها خفض أجور النقل وابرام عدد من العقود التجارية مع دول المجموعة الأوروبية (اللقماني، 2003)، وظهرت المعنوية غير الايجابية لمتغير الانفتاح الاقتصادي الزراعي في التأثير في استيراد القمح في كل من تايلند وتركيا بمرونة بلغت 2,982 و2,072، والاشارة السالبة لمعلمة المتغير المذكور تجد تفسيرها في قيام الدولتين المذكورتين بتقليل استيراداتهما من محصول القمح خلال مدة العولمة بسبب التشوهات التجارية التي حصلت في طبيعة العلاقات التجارية بين كلا الدولتين من جهة والدول التي تستورد منهم محصول القمح من جهة أخرى، أثر التقلبات التي حصلت في أسعار صرف عملاتها ونقص احتياجاتها من العملات الأجنبية، وخفض طاقة الموانئ والمخازن فيها الأمر الذي جعل هذا المتغير يرتبط بعلاقة غير ايجابية مع المتغير المعتمد(مجهول، 1997)، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول العينة، وأوضحت نتائج التقدير معنوية متوسط نصيب الفرد من القمح(X_4) في التأثير الايجابي في الكميات المستوردة من المحصول المعني في كل من مصر وتايلند بمرونة بلغت 0,460 و1,148، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في أن كلا الدولتين وخلال مدة العولمة عملت على تنمية قطاعها الزراعي من خلال تقديم الدعم المالي للمنتجين الزراعيين وسعت لتوفير العديد من الخدمات الزراعية، ونفذت العديد من المشاريع الاستثمارية في مجال الري واستصلاح الأراضي والغت العديد من أشكال التدخل الحكومي التي من شأنها أن تعيق النمو الزراعي وشجعت الاستثمارات الزراعية الخاصة وأعمال البحث والتطوير الزراعي(مجهول، 1997)، ومنذ عام 1997 عملت سياسات منظمة التجارة العالمية في مصر وتايلاند على خصخصة المدخلات الزراعية والصناعية في قطاعها الزراعي، والغت القيود المفروضة على استيراد المحاصيل الزراعية ولا سيما محصول القمح(مجهول، 2001)، وذلك ادى الى تزايد الكميات المستوردة من هذا المحصول رافق ذلك تدخل الدولة في دعم اسعار محصول القمح عقب الارتفاع الحاصل في سعره بحيث ترافقت العوامل المذكورة انفا في زيادة متوسط نصيب الفرد من القمح خلال مدة البحث، وظهر التأثير المعنوي غير الايجابي للمتغير المذكور في استيرادا القمح في كلٌ من الاردن والمغرب وتركيا بمرونة بلغت 0.211 و 0.289 و 0.054 والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في ان سياسات العولمة الاقتصادية ادت الى تحرير التجارة الخارجية في هذه الدول، وقلصت دور الدولة في النشاط الزراعي وتم تحويل عدد من الشركات المملوكة للدولة الى القطاع الخاص وقد اتخذت في هذا الشأن عدد من التدابير الرامية الى تحقيق هذه الاهداف في اطار برامج جديدة للمؤائمة الهيكلية مع سياسات العولمة اذ بدء تنفيذ هذه البرامج منذ عام 1989، فضلا عن قيام هذه الدول في تخفيف العبء الضريبي المفروض على قطاعاتها الزراعية بهدف اعطاء السوق دور اكبر في توجيه الموارد وتخصيصها، وذلك عكس اثره في رفع معدل نمو ناتجها من القمح بنسبة بلغت نحو 6.54% وازداد الانفاق الاستثماري فيها بنسبة 14%، وتم استصلاح مساحات واسعة من الاراضي الزراعية قدرت بنحو 60000 هكتار فضلا عن تطوير مشاريع الاكتفاء الذاتي، وتوسيع الزراعة بالاعتماد على اساليب حديثة تقوم على اساس استخدام اساليب الري الحديثة وانجاز عدد من السدود فضلا عن التوسع في استثمارات

القطاع الخاص الذي بلغ بنسبة 300% (مجهول، 1991)، الامر الذي عكس اثره في تزايد انتاج محصول القمح وذلك اسهم في زيادة نصيب الفرد من المحصول المذكور، وقلل الكميات المستوردة منه، واوضحت نتائج الجدول المذكور معنوية متغير العجز في الميزانية العامة للدولة (X_5) في التاثير الايجابي في استيرادات القمح في المغرب بمرونة بلغت 0.138 والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في ان سياسات العولمة المتمثلة بضغوط منظمة التجارة العالمية وشروطها التي تعتمد والى حد كبير على مفاهيم النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، قد عكست آثارها غير الايجابية في الاقتصاد المغربي وفي ارتفاع معدلات العجز في موازنتها العامة، رافق ذلك حالات عدم الاستقرار السياسي الذي تعرضت له المغرب ودور الظروف الدولية في هبوط عوائد صادراتها الزراعية التي تعد القناة الرئيسة لمواردها من النقد الاجنبي الى الحد الذي اصبح قطاعها الزراعي غير قادر على تخفيف حدة الضغوط المفروضة على الاقتصاد المغربي منذ عام 1990، رافق ذلك سوء الظروف الجوية عام 1992 وتعرض البلاد الى موجة جفاف شديد عام 1993 (مجهول، 1994)، وبذلك تضافرت العوامل المذكورة انفا الى هبوط معدل نمو ناتجها الزراعي الى -23.264% (Anonymous, 1997-1985)، لذا اضطرت المغرب الى استيراد القمح على الرغم من ارتفاع معدلات العجز في موازنتها العامة، وتبين من نتائج الجدول السابق المعنوية غير الايجابية لمتغير العجز في التأثير في استيراد القمح في تايلاند بمرونة بلغت 0.177 والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في ان ظروف العولمة الاقتصادي قد وجهت السياسات الاستثمارية في تايلاند نحو الاتجاهات التي طرحتها المفاهيم الاقتصادية النيوكلاسيكية التي جاء بها صناع السياسة الاقتصادية في صندوق النقد والبنك الدوليين نحو الانشطة التي تسهم في خفض معدلات العجز في الموازنة العامة فيها، وذلك ادى الى رفع كفاءة اداء قطاعها الزراعي الى الحد الذي جعلها تقلل من استيراد محصول القمح.

مما سبق نستنتج الاتي:

1. اسهمت سياسات العولمة في توجيه الجزء الاكبر من الاستثمارات المحلية والاجنبية نحو قطاعات انتاجية او خدمية غير زراعية، مما ترتب على ذلك انخفاض في كميات الانتاج المحلي من محصول القمح في الدول النامية عينة الدراسة، وذلك ادى الى تزايد الكميات المستوردة من هذا المحصول خلال مدة البحث.
2. اتساع نطاق الانكشاف الاقتصادي الزراعي والمبادلات التجارية عبر الحدود القومية في اطار تحرير التجارة عقب الغاء القيود التجارية التي سعت الى تحقيقها سياسات العولمة وذلك خلق حالة عدم توازن في المنافع والتكاليف بين الدول النامية والمتقدمة، ولاسيما في الجانب المتعلق باستيراد محاصيل الحبوب الاستراتيجية وفي مقدمتها القمح.
3. يعد تطبيق الدول النامية لسياسات العولمة التي جاءت بها منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين، احد الوسائل التي ادت الى ارتفاع اسعار القمح وذلك ادى الى ارتفاع تكاليف استيراده والذي عكس اثره في تزايد حدة العجز في الميزان التجاري في بلدان عينة البحث.
4. ان حصيلة تأثير سياسات العولمة في استيراد القمح لا يعني انها ذات اثار غير ايجابية لدول العينة، ولا تعد ذات اثار ايجابية لنفس الدول في الامد الطويل اذ تشير اراء العديد من الاقتصاديين بان سياسات العولمة ادت الى خفض معدل التعريفات الكمركية وغير الكمركية، وذلك جعل العديد من الدول النامية تبحث عن فرص وتكتلات اقتصادية توسع معها علاقاتها التجارية فضلا عن تمكن دول اخرى من تفعيل سياساتها الزراعية في الاتجاه الذي يتماشى مع سياسات العولمة والذي يسهم في تحقيق اكبر قدر ممكن من النفع منها.

وعليه نوصي بالاتي:

1. تطوير سياسيات الاستثمار الزراعي المحلي والسعي لتوجيه الاستثمارات الاجنبية نحو العمل في القطاع الزراعي في الدول النامية في مجالات البنى التحتية والري واستصلاح الاراضي، وإقامة وتطوير مشاريع انتاج المحاصيل الاستراتيجية ولا سيما محصول القمح بهدف توفير قدر كافي منه لسد حاجة الاستهلاك المحلي وتفادي استيراده من الخارج.
2. 2 – تعزيز سياسات الاكتفاء الذاتي في انتاج محصول القمح من خلال الاهتمام بالبنية الاساسية للقطاع الزراعي وتحويل الزراعة الديمية الى إروائية بهدف الحد من تأثير التقلبات المناخية، وتلافي حالات المخاطرة واللايقين التي تكتنف زراعة هذا المحصول فضلا عن الاهتمام بالبرامج والتقنيات التي تسهم في

تطوير انتاجه، لما لذلك من دور كبير في زيادة الانتاج المحلي من محصول القمح وتقليل الانكشاف الزراعي الى الخارج.

3. توجيه السياسات السعرية في الدول النامية في الاتجاه الذي يتم فيه تحقيق الاستفادة القصوى من الفترات الزمنية التي تنخفض فيها اسعار القمح في السوق العالمية بهدف توفير خزين كافي من هذا المحصول يغطي حاجة الطلب المحلي، ويقلل من حدة العجز في الميزان التجاري الزراعي.
4. العمل على تفعيل دور المتغيرات التي افرزتها سياسات العولمة ذات الاثر الايجابي وتدنية تأثير المتغيرات ذات الاثر غير الايجابي، بهدف التكيف مع التطورات التي تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية التي افرزتها سياسات العولمة تجاه ما تفرزه من سلبيات والعمل على مواجهة مخاطرها.

WHEAT IMPORTS REALITY IN SOME DEVELOPING COUNTRIES IN THE LIGHT OF THE EFFECT OF ECONOMIC GLOBALIZATION POLICES FOR THE PERIOD 1985-2010

Kays Nathem Gazal
Agricultural Economy Dept., College of Agriculture and Forestry, Mosul University. Iraq
E-mail: kays1959@yahoo.com

ABSTRACT

Globalization is considered one of the historical stages in which the Capital system is passing through and confirmed that the agricultures sector in advanced states had shared alot in securing the bases and necessary components to achieve high rates in economic growth. Most of these countries had adopted various strategies which led to the emergence of untraditional agricultural sector in these countries with high productive characteristics and conant rated huge surpluses of agricultural and strategic products especially the product of wheat, this created economic effects favorable to the exporters in advanced countries and unfavorable to the importers of this product in developing countries. This study depended upon hypothesis which says that the existence of anumber of economic factors are variant in their effects in imported quantities of that product in some developing countries in the light of the effect of economic globalization policies with its economic structure nature and the efficiency of systems in dealing with globalization policies. We had chosen six developing countries: Egypt, Jordan, Morocco, Thailan, Tunisia and Turkey. In this sample, we depended upon time series data in estimating the phenomenon of topic research for each country separately for it reflects the changes in imported quantities. In order to reach the best results, standard example had been applied with four forms: namely: the linear form, the double logarithmic, Semi-Logarithmic and the opposite we had reached a number of conclusion and the most important was the sharing in globalization policies in directing the largest part of local and foreign investments towards non agricultural sectors and this led to the decrease of product quantities of wheat product with reflected its effect in increasing the imported quantities of that product.

Keywords: wheat, Import, developing countries, globalization.

Received: 26/3/2013, Accepted: 24/6/2013.

المصادر

الاطرش، محمد (2000)، العرب والعولمة: ما العمل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 434-435.

الدليمي، بلاسم جميل خلف (2002)، مستقبل الزراعة العربية في ظل تحديات العولمة، *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، 9(30):44-48.*

الراوي، احمد عمر(2003)، تحرير التجارة الدولية وتأثيراتها في حركة التجارة العربية الخارجية، *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 1(3):50-77.*

عبد المجيد، احمد فتحي(2003)، اثر اتفاقية حرية التجارة على المعونات الغذائية المقدمة الى الدول العربية، *مجلة البحوث المستقبلية، 3(7): 74-77.*

غزال، قيس ناظم وزويد فتحي عبد ومحاسن محمود سلطان(2009)، تقدير دوال استيرادات بعض المنتجات الزراعية الرئيسة في بلدان نامية مختارة للمدة (1985-2005)، *مجلة زراعة الرافدين، 37(2):77.*

اللقماني، سمير بريك(2003)، منظمة التجارة العالمية آثارها السلبية والايجابية على اعمالنا الحالية والمستقبلية، الطبعة الاولى، المكتبة الوطنية، الرياض: 36.

مجهول (1991)، حالة الاغذية والزراعة، استعراض الحالة في العالم والاقاليم والقضايا الزراعية: دروس الثمانينات وآفاق التسعينات، منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما:70.

مجهول (1994)، حالة الاغذية والزراعة، التنمية الحرجة ومشكلة السياسات، منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما:218.

مجهول (1997)، حالة الاغذية والزراعة، الصناعات الزراعية والتنمية الاقتصادية، منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما: 233.

مجهول (1997)، حالة الاغذية والزراعة، الصناعات الزراعية والتنمية الاقتصادية، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، روما: 152.

مجهول (1998)، حالة الاغذية والزراعة، منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما: 143.

مجهول (2001)، حالة الاغذية والزراعة، التأثيرات الاقتصادية للافات النباتية والامراض الحيوانية العابرة للحدود، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، روما: 167.

مجهول (الاسكوا) (2010)، تحديات وفرص النظام التجاري العالمي: الزراعة، الامم المتحدة، نيويورك: 97.

المسافر، محمود خالد (2002)، العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، بيت الحكمة، بغداد: 253-254.

النجفي، سالم توفيق(1998)، الامن الغذائي: المحددات الراهنة واشكاليات المستقبل (رؤية اقتصادية للقرن الحادي والعشرين)، *مجلة بحوث اقتصادية عربية، 2(14): 46.*

Anonymous (1985-1997), Year Book Of National Account Statistics, Individual country Data, New York.

Golloaday,F.L, (1978), Economic Problems Principles and Priorities The Benjamin Cummings Publishing Company INC, United States Of America: 47.